الهجرة غير الشرعية بين أسباب الطرد وعوامل الجذب

Illegal migration between grounds for expulsion and attraction factors

Migration illégale entre motifs d'expulsion et facteurs d'attraction

د./ نجيمة علاق*

تاريخ استلام المقال: 2019-10-10 تاريخ قبول النشر: 2020-12-03

Abstract:

Illegal immigration was considered one of the most complex human phenomena, as it turned from a social phenomenon to a serious security issue, Therefore, countries have taken upon themselves to pay attention to the phenomenon, as it has taken precedence over its priorities, attracted their attention and occupied their thinking, In the forefront of which are the countries of destination due to the dangers they carry with them that threaten their sovereignty by encroaching on them despite strict measures to guard their territorial borders, And its effects and repercussions that negatively affect its security and stability and the security and safety of its citizens, Therefore, the efforts of the State Parties must be intensified to address the phenomenon and limit its spread by knowing its causes and motives and knowing its various implications.

Key words: **I**llegal immigration, Immigrants, **B**order violations, **C**ountries of destination, **C**ountries of origin.

* أستاذة محاضرة ﴿ب﴾ – جامعة قسنطينة 1
allagnadjma@gmail.com

Abstract:

L'immigration illégale était considérée comme l'un des phénomènes humains les plus complexes, car elle passait d'un phénomène social à un grave problème de sécurité, Par conséquent, les pays se sont engagés à prêter attention au phénomène, car il a pris le pas sur ses priorités, a attiré leur attention et occupé leur réflexion, Au premier rang desquels se trouvent les pays de destination en raison des dangers qu'ils portent avec eux qui menacent leur souveraineté en empiétant sur eux malgré des mesures strictes de protection de leurs frontières territoriales, Et ses effets et répercussions qui affectent négativement sa sécurité et sa stabilité ainsi que la sécurité et la sûreté de ses citoyens, Par conséquent, les efforts des États parties doivent être intensifiés pour faire face au phénomène et limiter sa propagation en connaissant ses causes et ses motivations et en se tenant à ses diverses répercussions.

Mots clés: **I**mmigration clandestine, **I**mmigrants, **V**iolations de la frontière, **P**ays de destination, **P**ays d'origine.

ملخص:

اعتبرت الهجرة غير الشرعية من أكبر الظواهر الإنسانية تعقيدا، حيث تحولت من ظاهرة اجتماعية إلى قضية أمنية خطيرة، لذلك أخذت الدول على عاتقها الاهتمام بالظاهرة فقد تصدرت أولوياتها ولفتت انتباهها وشغلت تفكيرها، وفي مقدمتها دول المقصد لما تحمله في طياتها من مخاطر تهدد سيادتها بالتعدي عليها رغم الإجراءات المشددة لحراسة حدودها الإقليمية، وما تخلفه من آثار وتداعيات تنعكس سلبا على أمنها واستقرارها وعلى أمن وسلامة مواطنيها، لذلك يتعين تكثيف جهود الدول الأطراف للتصدي للظاهرة، والحد من انتشارها من خلال معرفة أسبابها ودوافعها والوقوف عند تداعياتها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المهاجرون، خرق الحدود، دول المقصد، دول المنشأ.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للهجرة غير الشرعية
1-1) ماهية الهجرة النظامية والهجرة غير الشرعية
1-2) دوافع الهجرة غير الشرعية
2) تداعيات الهجرة غير الشرعية
2-1) تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول المقصد
2-2) تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول المنشأ
خاتمة

مقدمة:

ترتب على تزايد مشاهد الهجرة غير الشرعية وتكرارها، تزايد مخاوف الأفراد والمجتمعات على أمنها واستقرارها، نظرا للأنماط الجديدة التي أصبحت تتخذها كارتباطها مع العديد من ظواهر الإجرام العالمي كالإتجار بالبشر والمخدرات والتهريب والإرهاب وغيرها. ولعل أبرز مبرراتها ترجع إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأفراد من جهة، والرغبة والتطلع إلى الرفاهية والحياة السهلة من جهة أخرى، فكانت الهجرة غير الشرعية هي الضالة المنشودة لتحقيق الطموحات المستقبلية ولو بطرق غير شرعية متحملين في ذلك كل المخاطر والمهالك كالتعرض للسجن في دول المقصد أو الموت غرقا في ظلمة البحر.

من هنا انبثقت إشكالية البحث، والتي تمت صياغتها على الشكل التالي: **كيف ينظر للهجرة غير الشرعية بين أسباب الطرد وعوامل الجذب؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، ننطلق من **الفرضية أن دواعي الهجرة غير الشرعية قد تغيرت، فقد خرجت من ثوبها التقليدي الإنساني الذي يبحث عن الأمن والأمان، وباتت تكتسي ثوب خطير يهدد أمن واستقرار المجتمعات.**

1) مدخل للهجرة غير الشرعية:

الهجرة ظاهرة طبيعية اجتماعية، وقديمة قدم وجود الإنسان على وجه الأرض، فقد كانت أحد السمات الأساسية التي تميزت بها الشعوب والقبائل على مر العصور، حيث كان الإنسان دائم البحث عما هو أحسن وأفضل له وذلك بالهجرة إلى المناطق التي تسمح له بالعيش والاستقرار وتوفير فرص الرقي والازدهار، ومنه ساهمت الهجرة في إعمار الأرض ولعبت دورا هاما في تلاقي الحضارات والثقافات وازدهار الأمم والشعوب[1]. ويرجع الفضل للإسلام في تقرير الهجرة حيث اعتبرها حق من حقوق الإنسان، فقد سجل التاريخ الإسلامي أسمى صور الهجرة وأبعدها أثرا وهي هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. غير أن هذا المفهوم، سرعان ما تحول من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة غير طبيعية تهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات، فمع التطور التكنولوجي واتساع الهوة بين دول العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وظهور العولمة تحركت الفطرة المتأصلة في الإنسان في البحث عما هو أفضل ولو بعدم احترام الحدود، فبهذه المعطيات أخذت الهجرة منحى آخر مغاير خاصة بعد رسم الحدود ووضع القيود وفقا لما يقتضيه مبدأ سيادة الدولة على إقليمها[2].

1-1) ماهية الهجرة النظامية والهجرة غير الشرعية:

الهجرة العادية النظامية في أبهى حلتها -إن صح التعبير- هي ما كانت للبلدان المضيفة وسيلة لتحقيق الازدهار، وللبلدان المنشأة محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتخفيف من حدة الفقر ومصدرا هاما للموارد، أي هي السبب في تحقيق الرفاه الإنساني[3]. وبظهور الهجرة غير الشرعية، أصبحت هذه الهجرة من أكبر التحديات المطروحة على الساحة الدولية، ففي تقرير للمنظمة الدولية للهجرة، أشارت إلى خطورة الظاهرة وتطورها الرهيب وتغير أنماطها، وبينت بأنها لم تعد تنحصر في الهروب من القهر ومقاومة الظلم، بل أصبحت وجوه شيوخ وأطفال وشباب وأسلاك شائكة وقوارب تصارع البحر، وهجرة قسرية سببها الاحتلال والصراعات والحروب الأهلية والفقر[4]. ومن هذا، أصبحت الهجرة غير الشرعية عملية تمرد ورفض وانسحاب من المجتمع الأصلي للمهاجرين.

تعريف الهجرة والهجرة غير الشرعية:

للهجرة معاني كثيرة* كحق مشروع لكل إنسان، تحمل في طياتها الاضطرار والاختيار، وفي الغالب تتم بطريقة طوعية اختيارية دون إكراه، فقد درج الإنسان قديما على شد الرحال إلى حيث الماء والكلأ.

- **تعريف الهجرة النظامية:**

إن تعددت الأسباب وتنوعت الدوافع والبواعث في حدوث ظاهرة الهجرة، فإن تعاريفها كهجرة نظامية أيضا متعددة.

ومن تعاريفها، نذكر أنها:

- ✓ ترحال وتنقل طوعي للأفراد والجماعات وتغيير المكان قصد الإقامة الدائمة أو لفترة طويلة تحقيقا لأهداف معينة وحياة أفضل[5]؛
- ✓ الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا (في نظر علم السكان)[6]؛
- ✓ الحق في التنقل للأفراد داخل التراب الوطني والخروج منه حق مضمون دستوريا**؛
- ✓ مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى، أو هي الانتقال من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وتتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة[7]؛
- ✓ حق كل فرد مقيم بصفة قانونية في الدولة على التنقل واختيار مكان إقامته (المادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية)[8]؛
- ✓ بنية اتخاذ موطنا جديدا له سواء كان برغبة منه أو بدونها لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ذاتية[9].

مما سبق، نعرف الهجرة على أنها تنقل طوعي للأفراد والجماعات وتغيير المكان قصد الإقامة الدائمة أو لفترة طويلة تحقيقا لأهداف معينة، وتتم بموافقة دولتين على ذلك التنقل وفق الأعراف المتعارف عليها.

** الهجرة لغة بضم الهاء تعني الخروج من أرض إلى أرض أخرى. ارجع إلى:*
المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق (الطبعة الـ 41)، بيروت، 2005، ص 855.
*** القانون 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437هـ الموافق لـ 06 مارس 2016م المتضمن للتعديل الدستوري، (الجريدة الرسمية، العدد 14، 2016م).*
وهو ما يذهب إليه دستور 2020.

- **تعريف الهجرة غير الشرعية:**

خلافا للهجرة العادية، يطلق على الهجرة غير الشرعية عدة تسميات*، وكلها لها معنى واحد، وان كان تفضيل استخدام مصطلح "هجرة غير نظامية" عوض عن مصطلح "هجرة غير شرعية" نظرا لما فيها من مساس بالصفة الإنسانية للمهاجرين[10]. ومن تعاريفها:

- ✓ ظاهرة ذات أبعاد عالمية، جاءت في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، لما تحمل في ثناياها من اعتداء على سيادة الدول المستقبلة وعلى قوانينها، فهي فعل مخالف للقانون[11]؛
- ✓ لجوء ونزوح وحركة الانتقال من مناطق الفقر وعدم الاستقرار إلى الأماكن الغنية خلافا للقوانين الوطنية والمواثيق والمعاهدات الدولية خاصة نحو أوروبا وأمريكا الشمالية [12]، إذ يعيش بها أكثر من نصف المهاجرين الدوليين أي حوالى 141 مليون مهاجرا[13]؛
- ✓ حركة انتقال تحصل خارج إطار المعايير القانونية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد (تعريف المنظمة الدولية للهجرة)[14].

وعلى هذا الأساس، يقصد بالهجرة غير الشرعية من خلال شخص يفتقد إلى الوضع القانوني في بلد العبور أو البلد المضيف بسبب دخوله بصورة غير نظامية أو خرق شروط الدخول أو نفاذ صلاحية تأشيرته، ويسري هذا المصطلح على كلا من:

- ✓ الأشخاص الذين يعبرون بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة؛
- ✓ والأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة بطرقة قانونية إلا أنهم مكثوا هناك لفترة أطول من الفترة المسموح بها، أو حصلوا على وظيفة لا يحق لهم مزاولتها أو ما يعرف بالمهاجر السري من غير وثائق أو المهاجر في وضع غير نظامي.

محاربة الهجرة غير الشرعية:

باعتبار أن الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من إقليم دولته إلى إقليم دولة المقصد من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، يذهب الاتجاه السائد إلى حصر استخدامها مرتبط بقضايا الاجرام العالمي كجريمة تهريب المهاجرين وجريمة الاتجار بالأشخاص:

- من منظور بلدان المنشأ، تعتبر الهجرة غير نظامية في الحالات التي يعبر فيها شخص ما الحدود الدولية من دون جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو لا يستوفي الشروط الإدارية اللازمة لمغادرة البلد؛

* منها "الهجرة السرية"، "الهجرة غير النظامية" و"الهجرة غير القانونية".

- يحارب المشرع الجزائري ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تجريمها في العديد من النصوص التشريعية أهمها قانون العقوبات الجزائري ضمن المادة 175 مكرر 1 "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دينار إلى 60.000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية او البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول"*؛
- بخصوص ظاهرة الأجانب الذين يدخلون التراب الوطني، بموجب القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، نصت المادة 7 من هذا القانون: "مع مراعاة الاتفاقيات الدولية... يتعين على كل أجنبي يصل إلى الإقليم الجزائري أن يتقدم لدى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود حاملا جواز سفر مسلم من دولته، أو كل وثيقة أخرى قيد الصلاحية معترف بها من الدولة الجزائرية كوثيقة سفر..."**؛
- تعد ظاهرة تحاربها الدول الأوروبية، بدأت على أشدها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين محاولة حماية أمنها وحدودها وتجنب الآفات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إصدار قوانين مشددة تنظم إجراءات الدخول واختيار الأشخاص الذين ترغب في استضافتهم على أراضيها بصفة قانونية وطرد المهاجرين غير الشرعيين، لضمان اندماج الأسر المهجرة في المجتمع[15]؛
- أصبح محيط البحر الأبيض المتوسط ومناطقه البحرية الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا[16]، والجزائر أحد هذه الطرق (جزائريين وغير جزائريين)، فقد كشف تقرير صادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان مفاده "أن خفر السواحل سجل إحباط عدة محاولات لركوب البحر سرا نحو أوروبا بينهم نسبة لايستهتان بها من النساء والقصر[17]؛

بتحليل نص المادة 175 مكرر 1، يتضح أن المشرع الجزائري قد اعتبر أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي جريمة بالنسبة لفعل الخروج والمغادرة من التراب الوطني بطريقة غير شرعية فقط، ولم يجرم فعل الدخول أو التسلل عبر منافذ أو مراكز غير مراكز الحدود إلى داخل التراب الوطني، فتبقى معالجته للظاهرة يشوبها النقص والتقصير. ارجع إلى:
القانون 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009م المعدل والمتمم والمتضمن قانون العقوبات، (الجريدة الرسمية، العدد 15، 2009م).

** *القانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008م المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، (الجريدة الرسمية، العدد 36، 2008م).*

- وكان للدولة الجزائرية مجهودات للتقليل من الهجرة غير القانونية، من خلال ترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات، وهي البرامج الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم التنمية[18].

1-2) دوافع الهجرة غير الشرعية:

إن اتساع الهوة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، وتطلع هذه الأخيرة إلى الرقي والتقدم والعيش الكريم، وأمام تواضع جهود جميع الأطراف في الحد من الهجرة غير الشرعية، كلها عوامل ساهمت في تزايد الظاهرة وتناميها رغم ما يكتنفها من مخاطر إنسانية. وحسب احصائيات الأمم المتحدة لسنة 2017، أبرزت أن النسبة المرتفعة للشباب ممن يرغب في الهجرة من بلده يبرز إشكالية التنمية وتحدياتها، بسبب عجز البرامج والسياسات التنموية السائدة فيها عن استيعاب فئة الشباب وادماجهم في عمليات التنمية، إضافة إلى اتباع سياسة التهميش الاجتماعي والسياسي وهدر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمواطنين[19]. وقد كشف تقرير الهجرة العالمي لسنة 2020 أن عدد المهاجرين الدوليين على المستوى العالمي سنة 2019 قد بلغ 272 مليون مهاجر، أي يمثل 3.5% من سكان العالم[20]، لذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية في الوقت الراهن وحتى مستقبلا أحد الرهانات الأساسية في العلاقات الدولية. وعليه، تتراوح أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في العالم بين عوامل الطرد السائدة في الدول المصدرة لها أو بلد المنشأ، وبين عوامل الجذب التي تتميز بها المناطق والدول المستقبلة لها أو دول المقصد والتي يندفع إليها المهاجرين سرا.

⊕ عوامل الطرد للهجرة غير الشرعية:

ترجع مبررات الهجرة غير الشرعية وفقا لآراء ومواقف الباحثين والدارسين للظاهرة على مختلف توجهاتهم إلى مجموعة من الأسباب والدوافع المختلفة.

- **الأوضاع الاقتصادية:**

تأتي الظروف الاقتصادية في مقدمة أسباب الهجرة غير الشرعية ودافعا قويا لها، حيث تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون الاكتراث بما يكتنفها من مخالفات قانونية[21]:

✓ تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين أو الطاردة لهم بسبب البطالة وقلة فرص العمل، فالضغط على سوق العمل يغذي الهجرة غير الشرعية والذي يمس بصورة خاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية؛

- ✓ كذلك انخفاض الأجور وتدنى مستوى الخدمات ومستوى المعيشة وغيرها، تدفع أبناء هذه البلدان للبحث عن فرص العمل خارج بلادهم والعمل للوصول إليها ولو بوسائل غير قانونية؛
- ✓ وتزداد المشكلة تعقيدا مع ارتفاع معدلات الفقر فى الدول الفقيرة اتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية وتضييق فرص الهجرة المشروعة فى وجه الراغبين فى الهجرة إليها.

- **<u>الأوضاع السياسية</u>:**

تعمل الأوضاع السياسية المتردية فى بعض البلدان إلى الهجرة منها إلى الدول المجاورة الأكثر ديموقراطية أو التى يشيع فيها الهدوء والسلام، وتأتى الحروب الدولية والأهلية على رأس قائمة الدوافع السياسية التى تؤدى إلى الهجرة إلى أى بلد حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء الفارين من الإضطهاد بطريقة مشروعة فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة مهما كانت العواقب[22]، كما هو الحال فى سوريا وأفغانستان والسودان والصومال.

وتتمثل الأوضاع السياسية أيضا فى عدم الاستقرار السياسى وكثرة الاضطرابات السياسية[23] وغياب السياسات الإصلاحية والخطط التنموية ومصادرة الحريات العامة وانعدام روابط الثقة بالنظام السياسى نتيجة الفساد وعجز سلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية عن القيام بمهامها[24]. ويعد عامل غلق أبواب الهجرة الشرعية التى تنتهجها الدول الأوروبية من أهم السياسات التى ساهمت بطريقة عكسية على زيادة نسبة الهجرة غير الشرعية والتسريع فى وتيرتها وفتحت المجال أمام مافيا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر مقابل ربح مادي[25].

- **<u>الأوضاع الاجتماعية</u>:**

تحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس سنوات يندفع إليها الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة، حيث يتم خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة بالرغم من التفرقة الطائفية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة[26]. ومن هذه العوامل، نذكر[27]:

- ✓ تلعب الزيادة السكانية الكبيرة أو النمو الديموغرافى المتزايد فى الدول الفقيرة دورا سلبيا يزيد من مشكلة الهجرة غير الشرعية بسبب العجز عن تلبية متطلباتهم من الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية فى بلدهم الأم، مقارنة مع انخفاض كبير فى عدد السكان في الدول الغنية؛
- ✓ وهناك عوامل أخرى من شأنها أن تزيد المشكلة تعقيدا كضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسري داخل الدولة منشأة الهجرة، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعى أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة فى بلادهم بفعل البطالة والفقر، فيندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية.

- ✓ إن البطالة المزمنة والمتزايد وتدنى مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة بالرغم من أنها أسباب ذات طابع اقتصادي إلا أنها لها انعكاس سلبى على الصعيد الاجتماعى للمهاجرين التى تعتبر ظروف محفزة على الهجرة غير الشرعية.

- **والأوضاع الدينية:**

تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية والدينية من أهم العوامل التى تؤدي إلى جبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى مناطق أخرى أكثر أمنا واستقرارا، حيث يعمل الاضطهاد الدينى والسعى لفرض الفكر المذهبى أو البحث عن بيئة أكثر أمانا لنشر المذهب الدينى إلى تعزيز الهجرة غير المشروعة[28].

⊕ عوامل جذب الهجرة غير الشرعية:

لا تكفى العوامل المصدرة بمفردها حتى تكتمل دورة الهجرة غير الشرعية، بل لابد من توافر العوامل المحفزة والجالبة لها في دول المقصد، وتتشكل عوامل الجذب بالنظر إلى التطورات التى عرفتها دول الاتحاد الأوروبى خصوصا على الصعيد الاقتصادي. نجد أن أوروبا هى الوجهة الرئيسية لموجات الهجرة غير الشرعية من بلدان شمال إفريقيا وعبرها، نظرا للقرب الجغرافى والروابط اللغوية والتاريخية والفرص المنشودة فى العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

ورغم القيود المشددة على أنظمة الهجرة إلى أوروبا، وتزايد دواعى الهجرة، شهد الطريق الوسطى للبحر الأبيض المتوسط أوسع موجات الهجرة وأسرعها نموا. ويواصل المهاجرون استخدام الممر الغربى للبحر الأبيض المتوسط محاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا بحرا أو برا أو اقتحام الأسوار حول الجيوب الإسبانية فى سبتة ومليلة. ومن الصعوبة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين الذين يتخذون من هذه البلدان وجهة نهائية والذين يتخذون منها منطقة أو نقطة عبور إلى أوروبا والذين يحتجزون فيها، وقد أدى تشديد الرقابة على الحدود الأوروبية العديد من المهاجرين العابرين من بلدان شمال إفريقيا إلى البقاء فيها لأعوام عديدة[29].

- **العوامل التاريخية:**

الدول المصدرة للهجرة هى دول إفريقيا، وهى فى الغالب دول كانت خاضعة للاستعمار من قبل الدول المستقبلة (أى الدول الأوروبية)، وهو السبب الذى ولد لديهم فكرة أن التقدم الحاصل فى أوروبا هو نتيجة استنزاف ونهب خيرات الدول الفقيرة، فكان ارتفاع عدد المهاجرين إليها نتيجة الفقر والحرمان للخروج من الوضعية المزرية التى خلفتها تلك الدول خصوصا فرنسا[30]. فالارتباط الذي خلفته الفترة الاستعمارية بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه هو أحد عوامل زيادة حدة التوتر، وعدم الاستقرار للمهاجرين الذين يستهدفون الإقامة بصورة غير شرعية في الأراضي الأوروبية[31]. وفي المقابل، استفادت الدجول

الأوروبية من أيدي عاملة رخيصة استفادة كبيرة وواضحة عادت إيجابا على الاقتصاد الفرنسي، فبقيت الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر.

- **العامل الجغرافي:**

يعد القرب الجغرافي عاملا إيجابيا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من شأنه أن يساعد على تدفق أعداد هائلة منهم، فالمناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط تشكل حلقة الوصل بين إفريقيا وأوروبا، واتساع الحدود الساحلية للقارة قد ساهم في تفاقم الظاهرة. وتعد الجزائر بوابة رئيسية وحلقة وصل بين القارتين على مستوى المنطقة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى اتساع محيطها الساحلي الذي يساهم في تعقيد الظاهرة. ولعل العامل البيئي وطبيعة المنطقة كان لهما الدور الفعال في تنامي الظاهرة لدى البلدان الافريقية، حيث تعاني الدول الافريقية من ظروف طبيعية قاسية كالتعرض للجفاف لسنوات عديدة مما يجعل أراضيها غير صالحة للزراعة، وبالتالي غير صالحة للعيش فيها مما اضطرهم الوضع إلى هجرة أوطانهم بحثا عن سبل أفضل للعيش بطرق غير قانونية[32].

- **العامل التكنولوجي:**

يعد عامل التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة دافعا مساهما في تنامي الظاهرة، والتي تروج لبلد المقصد أو المهجر بأنه جنة النعيم الموعود بها، فيتولد لدى المهاجرين غير الشرعيين الانبهار بطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في جميع الميادين، حيث بإمكان الدول الفقيرة من خلال هذه الوسائل لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي معرفة[33]:

- ✓ مدى ارتفاع مستويات المعيشة في الدول المتطورة من خلال الأجور المغرية؛
- ✓ الإغراءات والتسهيلات الممنوحة أصحاب البحث العلمي؛
- ✓ الإغراء المادي للعائدين من أوروبا وصور نجاح المغتربين؛
- ✓ التقدير الذي يتلقاه الموهوبون، وذوي المهارات العالية؛
- ✓ الحصول على نوع من الحرية، كحرية الرأي والتعبير ؛
- ✓ والحصول على خدمات صحية واجتماعية لا تتوفر في بلد المصدر مما يجعل الكثير من طالبي العمل يلجؤون إلى المخاطرة والهجرة إلى تلك البلدان ولو كانت غير شرعية.

وهذه، كلها عوامل تساعد الأفراد على الهجرة ولو بطرق غير قانونية على اعتبار بلاد المهجر بالنسبة لهم هي الجنة الموعودة بها.

2) تداعيات الهجرة غير الشرعية:

تمثل الهجرة غير الشرعية حركة انتقال الأفراد والجماعات السكانية من بيئة إلى أخرى مختلفة تماما عن بيئة بلد المنشأ، وبالنظر إلى الطابع غير الشرعى لهذا الانتقال فإنه ترك أثار وخيمة، وخلف انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار دول المقصد بالدرجة الأولى، وعلى رأسها دول أوروبا حيث تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك لارتباط الهجرة غير الشرعية بمختلف ظواهر الإجرام العالمى. وبالإضافة إلى تداعياتها على أكثر من صعيد الذى انعكس سلبا على وضع المهاجرين وعلى الوضع فى كل من دول المقصد والمنشأ على حد سواء.

2-1) تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول المقصد:

بنظرة شمولية للهجرة نلاحظ أنها تنم على جانب إيجابى فيها يفسر استفادة كلا الدولتين، فالدولة المصدرة تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف اقتصادى، والدولة المستقبلة تتمتع باقتصاد قوي وفائض مالى كبير لكن تفتقر للأيادى العاملة[34]. وخلفت الهجرة غير الشرعية تداعيات إيجابية على المستوى الاقتصادى، منها: تعد الأيدى المهاجرة هى القوة المنتجة والمثمرة فى اقتصاديات دول المقصد، لاستغلال الاقتصادي الكبير للإمكانيات والموارد المتاحة لدول المقصد مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادى لها، وزيادة الدخل الوطنى الذي حقق بالتبعية ازدهار ورفاهية دول المقصد. وبالرغم من هذه الآثار الإيجابية، إلا أنه مع مرور الوقت واختلاف الظروف من زمن إلى أخر، والتطور الحاصل فى مختلف الميادين، بدأ يظهر لهذه الظاهرة سلبيات لا تقارن أبدا بمزاياها والتى انعكست على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والأمنى لهذه الدول.

- **تداعيات على المستوى الاقتصادي:**

لا تخلو الهجرة غير الشرعية من الآثار السيئة والسلبية على اقتصاديات دول المقصد، ونذكر منها[35]:

- توفر الهجرة غير الشرعية أيدي عاملة رخيصة تقبل بأي أجر، مما يجعلها منافس قوي للعمالة المحلية؛
- انتشار العمالة العشوائية ذات إنتاجية منخفضة، وشروط العمل القاسية أدت إلى رفع معدلات البطالة في الكثير من الدول الأوروبية؛

- عدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه، إما لتزايد أعداد المهاجرين واما لتميزهم وتفوقهم فى كثير من الأعمال والحرف وتمسكهم بالفرص التى تتاح لهم؛
- يترتب على حركة الأموال غير العادية إلى تعرض الدولة إلى أزمات مالية، ويحول دون وضع مؤشرات حقيقية لوضع سياسة اقتصادية ملائمة للدولة؛
- ارتفاع تحويلات النقد، وارسال الأموال إلى بلد المنشأ يؤثر على سعر الصرف فى بلد الهجرة؛
- تزايد جرائم غسيل الأموال المحصلة من التجارة غير المشروعة؛
- عدم إمكانية فرض الضرائب على تلك الأموال مما يؤدي إلى حرمان الدولة من موارد مالية إضافية من الممكن توظيفها فى مشاريع استثمارية عامة؛
- ويشكل المهاجرون بفة غير الشرعية عبئا على اقتصاد دولة المقصد من خلال انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة، ومنافسة اليد العاملة النظامية خاصة فى المؤسسات ذات الطابع الخاص، حيث يلجا أصحابها إلى تشغيلهم نظرا لتدنى أجورهم باستغلال الوضع غير القانونى لهم.

⊕ تداعيات على المستوى الاجتماعي:

يؤثر التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين باختلاف مقاصدهم تنوع ثقافتهم إلى التأثير على النسيج الاجتماعى للمجتمع الأوروبى وعلى تكوينه، فيخلف ما يلى[36]:

- خلق ثقافة اللاشرعية والخروج على القانون، ونشر ثقافة أن كل شيء قابل للبيع، وازالة كل العقبات عن طريق الرشاوى، والمساعدة على الانحطاط والانهيار الأخلاقى وما يخلفه من انخفاض فى القدرة الإنتاجية والاقتصادية، وما يترتب عليه من تفكك اجتماعى؛
- تتوافد على دولة المقصد عادات وقيم وثقافات جديدة، تظهر من خلالها المشكلات الاجتماعية والنفسية، نمو الأقليات العرقية، وظاهرة العنصرية وكره الأجانب؛
- بتواجد المهاجرين غير الشرعيين تنشأ الأحياء العشوائية، وما يصاحبها من تدنى صحة البيئة وانتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والتسول وغيرها؛
- ظهور ما يسمى بظاهرة الزواج الصوري من أجنبيات، حيث نجد المهاجرين غير الشرعيين يبحثون عن مشروع يضمن من خلاله البقاء داخل دول المقصد من خلال الزواج الصوري والذي ينتهى بالطلاق بمجرد الحصول على ضمانات البقاء؛
- وارتفاع نسبة الذكور فى بلد المهجر، ووجود مجتمع ذكوري يكون ميلا للعنف والانحراف الأخلاقى والسلوك الإجرامى.

- **تداعيات على المستويين السياسي والأمني:**

تشكل الأعداد المتزايدة من المهاجرين غير الشرعيين خطرا سياسيا على دول المقصد من خلال ظاهرة الأقليات وقابليتهم لخلق تكتلات ضغط على المجتمع للاعتراف بهم ومحاولة اثبات ذاتهم، ومساومة النظام السياسي القائم في الدولة بالتأثير على المؤسسات السياسية واحداث اضطرابات وخلق نزاعات فيها. وتشكل الهجرة غير الشرعية أحد أهم التهديدات الخطيرة للأمن الأوروبي*، حيث تحولت من مجرد قضية اجتماعية واقتصادية إلى أكبر قضية أمنية[37]، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي[38]:

- زيادة معدلات الجريمة، حيث يغلب على المهاجرين غير الشرعيين تدني مستويات تعليمهم، ورغبتهم في الحصول على المال بأي وسيلة مما يؤدي إلى ارتكاب الكثير منهم السلوك الاجرامي، والانضمام إلى العصابات الاجرامية، وتكوينها وارتكاب الجرائم المتعددة مثل السرقة والقتل والمتاجرة بالمخدرات وتهريب الأسلحة والمتفجرات؛
- ظهور الشبكات الإجرامية المنظمة والمتميزة بالترابط الوثيق في عملياتها غير المشروعة بفضل تحسين تجهيزاتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي من شأنها تهديد الأمن والسلم في الدول المقصد، فيقع التهديد على خرق الحدود الإقليمية لها ولدول العبور، حيث يتدخل المهربين لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين على المساس بشروط الدخول التي تضعها الدولة للحفاظ على سلامة سيادتها؛
- دفع المهاجرين غير الشرعيين مبالغ مالية ضخمة للمهربين لتزويدهم بوسائل لعبور العقبات الطبيعية كالبحار أو عبور العقبات البشرية كالمعابر الحدودية في ظروف أمنية عالية الخطورة؛
- تهديد الأمن العام المتمثل في ظهور العنف والتدمير من الأقليات والمظاهرات والاضطرابات المتكررة لتحسين شروط العمل؛
- تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات وعصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن والاستقرار داخل دول الاستقبال؛
- وتزايد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي.

*نعرض المثال الأوروبي، كونها أكثر المناطق تأثرا بالهجرة السرية.

2-2) تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول المنشأ:

تظهر الهجرة غير الشرعية بالنسبة للدول المصدرة لها في بعض أثارها الاقتصادية مظاهر إيجابية منها: الثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المختلف من خلال تبادر الخبرات ونقل المهارات، تدفق التحويلات المالية من مواطنيها المهاجرين، والتي يمكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال، تشير البيانات أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم كبيرة جدا[39]، إلا أن لها تداعيات سلبيات كبيرة.

⊕ تداعيات على المستوى الاقتصادي:

أمام التباين الواضح في المستوى الاقتصادي بين الدول المستقبلة والدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، وأمام عجز هذه الأخيرة عن تحقيق ازدهارها الاقتصادي لجأ مواطنوها ذوي الكفاءة والمهارة إلى الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها كمتنفس لهم للخروج من نفق الفقر والبطالة والتي تركت أثارا سلبية على اقتصادها من جملة تلك الآثار نذكر منها[40]:

- النقص في الأيادي العاملة الماهرة في دولة المنشأ من شأنه أن يعوق أي انتعاش اقتصادي فيها؛
- حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية من خلال تزايد أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين؛
- احباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير من خلال مقارنة بين ما يتقاضاه الفرد في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في المهجر؛
- قبول المهاجرين غير الشرعيين العمل في أعمال قد لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدانهم لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة، كالعمل في المزارع، وفي البيوت والبناء وتعبيد الطرق، وجمع القمامة؛
- عدم توجيه التحويلات المالية إلى مشاريع الاستثمار الإنتاجية، واستغلالها في المشاريع الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية؛
- عدم استقرار ميزان المدفوعات بسبب التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحولات من سنة إلى أخرى؛
- زيادة معدلات التضخم نتيجة نقل أنماط الانفاق الاستهلاكي؛
- انتشار مكاتب الصفر الوهمية التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا الذين تم التغرير بهم؛
- تنامي ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على الاقتصاد الوطني؛

- وظهور الجرائم التى تعيق التنمية كجرائم التهريب، والتهرب من الضرائب والغش التجاري وغسيل الأموال وتزوير العملات، والمخدرات والرشوة، التسول، والسرقة، وظهور عصابات الاتجار بالبشر والتجارة فى الأعضاء البشرية.

تداعيات الهجرة على المستوى الاجتماعي:

للهجرة غير الشرعية تداعيات سلبية على المجتمع فى الدول المصدرة لها، فقد أدت إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لهذا للمجتمع من خلال انتقاء الفئات الشابة والكفاءات والتى خلفت آثارا غير مرغوب فيها. ونذكر منها[41]:

- عدم اعتراف الدول المستقبلة بالدور الإيجابى للمهاجرين؛
- مطالبة المهاجرين بالرحيل، ورفض إدماجهم فى المجتمع الذين يعيشون فيه، وحرمانهم من المعاملة والمزايا التى يتمتع بها المواطنين خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، أين تحولت النظرة للمهاجرين غير الشرعيين بوصفهم خطرا على أمن واستقرار بلد المقصد؛
- تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية، وأثاره السلبية على الأولاد الذى قد يدفعهم إلى الانحراف والإجرام؛
- وتأثر معدلات الخصوبة لدى الرجال بسبب العمل فى وظائف ضارة بالصحة، وذات تأثير سلبى على مستوى الخصوبة كالمناجم والمحاجر، وفى المقابل قد ترتفع معدلات الخصوبة بالنسبة للرجال المقيمين فى بلادهم فترتفع مداخيلهم ويزداد إقبالهم على الإنجاب لتوافر الموارد المالية.

خاتمة:

لا زالت أعداد المهاجرين غير الشرعيين فى تتزايد مستمر رغم المخاطر التى تحيط بهم من كل جانب، بسبب التزايد المطرد للصعوبات وتأزم الأوضاع المختلفة. وما زالت الهجرة غير الشرعية لها تداعياتها الخطيرة على أمن واستقرار العديد من الدول بسبب اتاذها أشكال الجرائم العابرة للحدود. وما زالت جهود الدول متواضعة، وغير قادرة على القضاء على هذه الظاهرة نهائيا، رغم تكاثف جهود مختلف الدول فى سبيل معالجة أسبابها، والتصدي لآثارها وتداعياتها السلبية المتزايدة من خلال سن ترسانة من النصوص القانونية على المستوى الداخلى وابرام الاتفاقيات على المستوى الدولى كالمنظمات الإقليمية والدولية، وفتح مجال للتعاون الأمنى وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأطراف.

توصلنا إلى مجموعة من **النتائج**:

- الهجرة غير الشرعية هى ظاهرة مجرمة قانونيا داخليا ودوليا؛
- للهجرة غير الشرعية تداعيات سلبية وخيمة على الدول المنشأة والمستقبلة على حد سواء؛
- وعدم القدرة على احتوائها والحد من انتشارها بالرغم من الإجراءات المشددة المتبعة فى كل من دول المصدر والمقصد والعبور.

توصلنا إلى مجموعة من **التوصيات**:

- العمل على تطوير النظم السياسية، واجراء الإصلاحات فى دول المنشأ؛
- تعزيز التعاون الدولى للقضاء على الظاهرة؛
- وضع خطط استراتيجية فعالة للدول الأطراف لبحث الحلول المتاحة للقضاء على الظاهرة أو على الأقل معالجة أسبابها؛
- خلق فرص للعمل للقضاء على البطالة فى الدول المصدرة للهجرة؛
- تشديد العقوبات على الشبكات التى تنظم الهجرة غير الشرعية؛
- توعية أفراد المجتمع المدنى بمخاطر الهجرة غير الشرعية، ومشاكلها ونتائجها عن طريق المؤسسات الاجتماعية الفاعلة والمساجد وعبر مختلف وسائل الاعلام؛
- محاولة النظر إلى الهجرة المجردة من الطابع الإجرامى، على أنها ظاهرة اجتماعية وقضية إنسانية عالمية تعانى منها الدول، لأسباب إرادية مرتبطة بالظروف الصعبة التى تعيشها الأفراد والمجتمعات، ولأسباب قسرية مرتبطة بالظلم والاضطهاد تتطلب لفتة إنسانية لإعادة إدماجهم.

الهوامش والمراجع:

1 هاشم نعمة فياض، «مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية- دراسة تحليلية مقارنة»، مجلة "عمران للعلوم الاجتماعية"، الدوحة، المجلد 07، العدد 26، 2018، ص ص 7-35.

2أحمد طعيبة & مليكة حجاج، «الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية»، مجلة "دفاتر السياسة والقانون"، جامعة ورقلة، المجلد 08، العدد 15، جوان 2016، ص ص 24-43.

3 ناصر بن حمد الحنايا، «الهجرة غير الشرعية»، الدورة التدريبية حول «تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013 [كتاب الندوة، ص 3].

4 الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) & المنظمة الدولية للهجرة (تقرير)، «تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة»، جنيف، 2015، ص 3،
https://www.unescwa.org/ar/publications/-تقرير-الهجرة-الدولية-لعام-2015-الهجرة-والنزوح-والتنمية-في-منطقة-عربية-متغيرة

5 آسية بن بوعزيز، «السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 15.

6 عتيقة بلجبل، «الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري»، مجلة "الاجتهاد القضائي"، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المجلد 06، العدد 08، جانفي 2013، ص ص 41-52.

7 آسية بن بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 16.

8 مقال، «العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية» الصادر وفق قرار الجمعية العامة في 16 ديسمبر 1966، 2019/10/26،
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

9 وليد قارة، «جريمة تهريب المهاجرين»، مجلة "الاجتهاد القضائي"، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المجلد 06، العدد 08، جانفي 2013، ص ص 99-107.

10 المنظمة الدولية للهجرة (تقرير)، «مصطلحات من قاموس الهجرة»، جنيف، 2011، ص 3،

11 آسية بن بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 19.

12 محمد رضا التميمي، «الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية»، مجلة "دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 04، جانفي 2011، ص ص 289-308.

13 الأمم المتحدة (أخبار الأمم المتحدة)، «المهاجرون واللاجئون»، 2019/11/27،
https://news.un.org/ar/story/2019/11/1044521

14 المنظمة الدولية للهجرة (تقرير)، «مصطلحات من قاموس الهجرة»، مرجع سبق ذكره.

15 Azzouz KERDOUN, «L'immigration irréguliere dans l'espace euro-méditerranéen et protection des droits fondamentaux», 27/11/2019,
https://www.erudit.org/fr/revues/rqdi/2018-v31-n1-rqdi04909/1065028ar/

16 Jean-Dominique GIULIANI, «Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée», Fondation Robert SCHUMAN, 2015, p. 3,
https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee

17 مقال، «الجزائر تحبط هجرة أكثر من 3 آلاف شخص في 2017»، 2018/01/27،
https://arabi21.com/story/1067259/2017

18 فايزة ختو، «البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية»، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 207.

19 مقال (التقرير الختامي لملتقى)، «الهجرة والشباب العربي: الهجرة والمستقبل»، المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العليا، الدوحة، 18-20 مارس 2017،

20 أخبار الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره.

21 ارجع إلى:
- حمدي شعبان، «الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)»، مركز الاعلام الأمني، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 2016، ص 9؛
- بشير هشام، «الهجرة غير الشرعية من افريقيا إلى أوروبا: الأسباب والآثار»، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، العدد 05، مارس 2019،

https://democraticac.de/?p=60447

22 Article, «L'immigration clandestine», 08/07/2008, p. 2,
https: //www.ac-grenoble.fr/armorin.crest/beespip.php.article254

23 Jean-Dominique GIULIANI, cit, p. 3.

24 ناصر بن حمد الحنايا، مرجع سبق ذكره [كتاب الندوة، ص 7].

25 آسية بن بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 57.

26 حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

27 ارجع إلى:
- عتيقة بلجبل، مرجع سبق ذكره
- حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

28 ناصر بن حمد الحنايا، مرجع سبق ذكره [كتاب الندوة، ص 7].

29 الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) & المنظمة الدولية للهجرة (تقرير)، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

30 آسية بن بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 55.

31 فريدة بلفراق، «التجمعات العربية الافريقية في المهجر ومسألة الهوية»، الملتقى الوطني الـ 4 حول «الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة للقانون»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 19-20 أفريل 2009.

32 محمد عبيد الزناتي إبراهيم، «الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية»، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 151.

33 رشيد بن فريحة، «جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية»، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010، ص 73.

34 حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

35 ارجع إلى:

- أمبارك إدريس طاهر الدغاري، «مخاطر الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها»، المجلة "الليبية العالمية"، جامعة بنغازي، العدد 08، جانفي 2016، ص ص 10-18؛
- فريزة حدوش، «تهريب المهاجرين بحرا»، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون النشاطات البحرية والساحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017، ص ص 102-103؛
- حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 9؛
- ASBL Bruxelles, «Le phenomene de l'immigration et les problématiques de l'immigration de l'integration dans le contexte europeen», 2003, p. 6, *http://www.fudepa.org/Biblioteca/recursos/ficheros/BMI20060000269/migration.pdf*

36 ارجع:

- ناصر بن حمد الحنايا، مرجع سبق ذكره [كتاب الندوة، ص 8]؛
- أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مرجع سبق ذكره، ص 11؛
- حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 10؛
- ASBL Bruxelles, op, cit, p. 6.

37 فريزة حدوش، مرجع سبق ذكره، ص 97.

38 ارجع إلى:

- ناصر بن حمد الحنايا، مرجع سبق ذكره [كتاب الندوة، ص 9]؛
- حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 11؛
- فريزة حدوش، مرجع سبق ذكره، ص 95؛

Article, «L'immigration clandestine», op, cit, p. 2.

39 مغاوري شلبي، «الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 165، جويلية 2006، ص ص 48-51.

40 ارجع إلى:

- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، «محتجزون ومجردون من إنسانيتهم»، تقرير حول «انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا»، 2016/12/13، ص 1، *https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/migrants_report-ar.pdf*
- حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 10؛

41 حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 11.